

تقرير الأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٦٤ (٢٠٠٣)، المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم التنفيذ الكامل لاتفاق ليناس - ماركوسي، وذلك بناء على الطلب المقدم من مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقدته القوى السياسية الإيفوارية ومن المؤتمر الذي عقده رؤساء الدول بشأن كوت ديفوار. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنني قد أشرت في أثناء الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، إلى عزمي إرسال بعثة تقييم فنية متعددة التخصصات إلى كوت ديفوار لاستقاء المعلومات اللازمة من الميدان. ويتبع هذا التقرير أصل وتطور الأزمة في كوت ديفوار ويعرض النتائج التي خلصت إليها بعثة التقييم، بالإضافة إلى توصيات أقدمها بشأن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه لتيسير تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي.

ثانيا - الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في كوت ديفوار

٢ - منذ نيل الاستقلال في عام ١٩٦٠، نعمت كوت ديفوار لما يزيد على ثلاثة عقود بالاستقرار السياسي والرخاء الاجتماعي - الاقتصادي النسبي تحت رئاسة قائدها ومؤسسها، الرئيس فيليكس هوفوييه بوانييه. ونتيجة لذلك، اجتذب البلد أعداداً كبيرة من العاملين الأجانب، معظمهم من البلدان المجاورة، ومن المستثمرين. وفي أعقاب وفاة الرئيس هوفوييه بوانييه في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، انغمست كوت ديفوار في صراع طويل الأمد على السلطة، أحدثت قلاقل سياسية شديدة وانتهى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بانقلاب قاده الجنرال روبيرغي الذي أطاح بالرئيس هنري كونان بيديه.

٣ - وفي أعقاب وفاة هوفوييه بوانيه، تفاقم الصراع على السلطة بسبب الخلافات التي نشأت بشأن قوانين الجنسية وشروط الأهلية الخاصة بالانتخابات الوطنية، ولا سيما الانتخابات الرئاسية، والتي أدت إلى نزاع الأهلية عن بعض القادة السياسيين البارزين، بمن فيهم السيد الحسن واثارا من حزب تجمع الجمهوريين. وقد تفاقت هذه المسائل إلى أقصى درجة في أثناء الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٤ - وقد أدى التراع المتأجج بشأن نتائج تلك الانتخابات الرئاسية إلى اندلاع مصادمات عنيفة بين أنصار المتنافسين الرئيسيين، الجنرال غي والسيد لوران غباغبو. وقد أعلنت المحكمة العليا بعد ذلك فوز السيد غباغبو بهذه الانتخابات. بيد أن ما يزيد عن ٥٠ شخص لقوا مصرعهم من جراء تلك المصادمات، كما اكتشفت بعد ذلك مقبرة جماعية بالقرب من ضاحية يوبوغون الواقعة شمال أبيدجان.

٥ - وعلى الرغم من محاولة الانقلاب التي ادعي بوقوعها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، والتي ألقى اللوم فيها على الأجنب وأدت إلى قيام أعداد كبيرة من العاملين المهاجرين من بوركينا فاسو بمغادرة كوت ديفوار، فقد عقدت الانتخابات البلدية المقررة في آذار/مارس ٢٠٠١. وشكلت هذه الانتخابات نقطة تحول هامة بالنسبة لكوت ديفوار، إذ سمح لجميع الأحزاب السياسية بتقديم مرشحين لهذه الانتخابات. وقد فاز حزب تجمع الجمهوريين التابع للسيد واثارا بأكثر عدد من الكوميونات. وفي أعقاب هذه الانتخابات، اتبع الرئيس غباغبو سياسة للمصالحة الوطنية، وسعى إلى الأخذ باللامركزية فيما يتعلق بسلطة الدولة عن طريق تنظيم انتخابات للمقاطعات.

٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قام الرئيس بتنظيم منتدى للمصالحة الوطنية لمعالجة المشاكل التي أدت إلى تقطيب شعب كوت ديفوار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالجنسية، وملكية الأراضي، وشرعية حكومته المتنازع بشأنها، وظروف خدمة قوات الأمن. وقد توج هذا المؤتمر اجتماع قمة حضره الرئيس غباغبو، والسيد بيديه، والجنرال غي، والسيد واثارا، يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، من أجل تسوية خلافاتهم والنظر في التوصيات التي خلص إليها المنتدى. وقد أصدر الزعماء الأربعة فيما بعد بياناً ختامياً اتفقوا فيه، في جملة أمور، على معارضة اللجوء إلى سبل غير ديمقراطية للوصول إلى السلطة، وإطفاء الطابع المهني على قوات الأمن، وتحسين ظروف خدمة هذه القوات. واتفقوا كذلك على إنشاء لجنة انتخابية وطنية موسعة، وهيئة وطنية لمعالجة مسألة ملكية الأراضي.

٧ - كما تناول القادة مسألة شرعية الحكومة الحالية، واتفقوا على تشكيل حكومة جديدة للوحدة الوطنية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، عقد الرئيس غباغبو اجتماعاً آخر مع السيد

واتارا والسيد بيدييه في ياموسوكرو، أدى إلى تشكيل حكومة موسعة في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وقد ضمت الحكومة الجديدة جميع الأحزاب السياسية المعارضة الرئيسية في كوت ديفوار، إذ خصص ٢٠ منصبا وزاريا للحزب الحاكم، وهو الجبهة الشعبية الإيفوارية، وأربعة مناصب لحزب تجمع الجمهوريين برئاسة السيد واتارا، بينما حصل على سبعة مناصب الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، برئاسة السيد بيدييه، الذي كان فيما سبق هو الحزب الحاكم، وعلى منصبين حزب العمل الإيفواري برئاسة السيد فرانسيس ووديهيه، وعلى منصب واحد حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار برئاسة الجنرال غي. كما تمت أخيرا تسوية الخلاف الذي طال أمده بشأن جنسية السيد واتارا، والذي كان قد تحوّل إلى مصدر رئيسي للتوترات السياسية وانعدام الاستقرار السياسي، إذ أصدرت إحدى المحاكم شهادة تقرر بجنسية السيد أوتارا في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢. إلا أنه لم يجر مع الأسف تنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن منتدى المصالحة الوطنية.

ثالثا - الأزمة الراهنة

٨ - مما يؤسف له أن هذه الخطوات المشجعة التي اتخذت نحو تحقيق المصالحة الوطنية والحد من التوترات في كوت ديفوار قد تعطلت بفعل الأزمة الراهنة التي اندلعت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقد بدأت هذه الأزمة بهجمات متزامنة تعرضت لها المنشآت العسكرية في العاصمة أبيدجان، وكذلك في ثاني أكبر مدينة، وهي بواكيه، وفي مدينة كورهوغو الواقعة في الشمال، على أيدي نحو ٨٠٠ جندي، فيما يبدو أنه احتجاج على عملية تسريحهم التي كان من المقرر الاضطلاع بها في مطلع عام ٢٠٠٣. وكان معظم هؤلاء الجنود قد تم تجنيدهم في أثناء فترة النظام العسكري بقيادة الجنرال غي.

٩ - وفي حين استعادت بسرعة قوات الأمن الموالية للحكومة سيطرتها على الوضع في أبيدجان، فقد احتفظ المتمردون بالسيطرة في بواكيه وكورهوغو، ثم قاموا بعد ذلك بالاستيلاء على بلدات أخرى في المنطقتين الشمالية والغربية من البلد، بعد أن ازداد عددهم بانضمام جنود آخرين وبعض المدنيين الساخطين إلى صفوفهم. وكان الجنرال غي، والعديد من أفراد أسرته وكذلك وزير الداخلية اميل بوغا دود من بين من لقوا مصرعهم في أثناء هذه الحوادث التي شهدتها أبيدجان، وعلى الرغم من شيوع الاعتقاد بأن الهجمات الأولية كانت عبارة عن عملية تمرد، فقد ظهرت أيضا ادعاءات تفيد بأن هذا التمرد كان محاولة للانقلاب تدعمها عناصر أجنبية، مما أدى إلى التحرش على نطاق واسع بالأجانب، بمن فيهم العمال المهاجرون من البلدان المجاورة، وكذلك اللاجئون من ليبريا وسيراليون الذين قامت

قوات الأمن بحرق مساكنهم الواقعة في مدن الأكواخ في أيديجان وسان بيدرو. وأدى تدمير المستوطنات التي تؤوي المستوطنين في أيديجان إلى تشريد نحو ٢٠.٠٠٠ شخص.

١٠ - واضطلعت قوات الأمن الموالية للحكومة بعدة عمليات عسكرية لإخراج الجنود المتمردين من المدن التي استولوا عليها، دون أن تحرز نجاحا في ذلك. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، كانت القوات المتمردة قد عززت قبضتها على النصف الشمالي من البلد وأخذت تعمل تحت مظلة حركة سياسية تطلق على نفسها اسم الحركة الوطنية لكوت ديفوار. وقد حددت الحركة عن طريق المناطق باسمها، غيوم سورو، وهو أحد قادة الطلبة السابقين، مطالبها الرئيسية في استقالة الرئيس غباغبو، وعقد انتخابات وطنية شاملة، واستعراض الدستور، ووضع نهاية لسيطرة الجنوبيين على شؤون البلد. وازداد تفاقم الصراع بظهور جماعتين مسلحتين جديدتين، هما الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير وحركة العدالة والسلام، اللتين استوليتا على مدينتي دانان ومان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وأعلنت الجماعتان أن هدفهما الرئيسي هو الانتقام لمقتل الجنرال غي كما طالبتا باستقالة الرئيس غباغبو.

١١ - واتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطوات سريعة للبحث عن حل لهذه الأزمة. ففي ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقدت هذه المنظمة دون الإقليمية اجتماع قمة طارئ في أكرا، تم في أثناءه تشكيل فريق للاتصال يضم توغو، وغانا، وغينيا - بيساو، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، بهدف التشجيع على إقامة حوار بين المتمردين وحكومة كوت ديفوار، ومناقشة إطار عام لتسوية الأزمة. وأعقب هذه القمة اجتماع عقده لجنة الدفاع والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية، أوصى بوضع ترتيبات فورية لنشر قوات تابعة للجماعة في كوت ديفوار. واشتملت الولاية المعتمدة للجماعة الاقتصادية على مراقبة وقف مقترح لإطلاق النار، وكفالة إخراج المتمردين من المناطق التي وقعت تحت سيطرتهم، ونزع أسلحة الجماعات المتمردة.

١٢ - وبدأ فريق الاتصال التابع للجماعة الاقتصادية والمعني بكوت ديفوار جهود الوساطة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بعقد اجتماع مع الرئيس غباغبو في أيديجان. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، التقى أعضاء الفريق، ومعهم الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية، محمد بن شامباس، ورئيس اللجنة المؤقتة للاتحاد الأفريقي، وعمارة عيسى، مع قادة الحركة الوطنية لكوت ديفوار في بواكيه. واستمرت جهود الوساطة حتى ٦ تشرين الأول/أكتوبر عندما غادر فريق الاتصال البلد بعد أن أجلت الحكومة ثلاث مرات توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، على أساس أنه سيؤدي إلى إضفاء الصبغة الشرعية على حركة المتمردين وتقسيم البلد.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قام شيخ تيديايني غاديو، وزير خارجية السنغال، التي كانت ترأس الجماعة الاقتصادية في ذلك الحين، بتجديد الجهود الرامية إلى التوسط من أجل الاتفاق على وقف لإطلاق النار. وشارك الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية، الدكتور محمد بن شامباس، ومعه ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، السيد أحمد ولد عبد الله، في المحادثات التي أجراها وزير الخارجية السيد غاديو من الرئيس غباغبو في أبيدجان ومع الحركة الوطنية لكوت ديفوار في بواكيه. وتوجت هذه الجهود بتوقيع الحركة الوطنية لكوت ديفوار اتفاقا لوقف إطلاق النار في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قبله بعد ذلك الرئيس غباغبو في خطاب وجهه إلى الأمة في اليوم نفسه.

١٣ - وأعلن الرئيس غباغبو لدى قبوله وقف الأعمال القتالية أنه قد طلب إلى فرنسا تخصيص قوات لمراقبة وقف إطلاق النار، إلى أن يجري نشر القوات التابعة للجماعة الاقتصادية. وحسب المشار إليه في الرسالة المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا، كانت القوات المنخرطة في عملية ليكورن متمركزة بالفعل في كوت ديفوار في إطار ترتيبات دفاعية ثنائية متخذة منذ وقت طويل.

رابعا - محادثات لومي

١٤ - مهّد اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر الطريق أمام إجراء مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق سياسي بين الحكومة والحركة الوطنية لكوت ديفوار. وقد بدأت محادثات السلام بين الجانبين في لومي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تحت رعاية الرئيس غياسينغي إياديمبا، رئيس توغو، الذي اختاره فريق الاتصال التابع للجماعة الاقتصادية لرئاسة هذه المفاوضات. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تمخضت محادثات لومي عن أول اتفاق، أكد الطرفان بموجبه من جديد التزامهما باتفاق وقف إطلاق النار، وتعهدا بالامتناع عن انتهاك حقوق الإنسان، واعترافا بضرورة الحفاظ على سلامة كوت ديفوار الإقليمية، واحترام مؤسسات البلد. ثم وقع اتفاق آخر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت بموجبه الحكومة، في جملة أمور، على أن تقدم للجمعية الوطنية مشروع قانون للعفو يشمل الإفراج عن السجناء من الأفراد العسكريين والسماح بعودة الجنود من المنفى وإدماجهم من جديد في صفوف الجيش. بيد أن محادثات لومي توقفت بعد ذلك بسبب إصرار الحركة الوطنية لكوت ديفوار على استقالة الرئيس غباغبو، وإجراء استعراض للدستور، وعقد انتخابات جديدة، في حين طالبت الحكومة المتمردين بنزع أسلحتهم والوفاء بالالتزام الذي تعهدوا به فيما يتعلق بالحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد.

١٥ - وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها قادة الجماعة الاقتصادية للخروج من هذا الطريق المسدود، بما في ذلك تقديم الرئيس إيادما لمشروع خطة سلام توفيقية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وعقد سلسلة من الاجتماعات بين قادة الجماعة الاقتصادية في كارا، بتوغو، وكذلك في أبيدجان، وداكار، يومي ١٦ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فقد رفض الجانبان العودة إلى محادثات لومي. وفي الاجتماع الذي عقد في داكار في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قرر قادة الجماعة الاقتصادية نشر قوة سلام كوت ديفوار التابعة للجماعة الاقتصادية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. كما عينوا العميد بابا خليل فول (السنغال) قائدا لهذه القوة، والسيد راف أويتشوه (نيجيريا)، ممثلا خاصا للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار. وناشد القادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تكثيف مشاركتهما في مساعدة الجماعة على حل الأزمة الإيفوارية. كما طلبوا إلى رئيس الجماعة، وإلى فرنسا والأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، عرض مسألة كوت ديفوار على المجلس.

١٦ - وفي مبادرة جديدة، قام وزير خارجية فرنسا، دومينيك دو فيلبان، بزيارة كوت ديفوار يومي ٣ و ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لإجراء مشاورات مع الحكومة والأحزاب السياسية وحركات المتمردين، حصل في أثناءها على موافقة من جميع الجماعات السياسية الإيفوارية على حضور مؤتمر للمائدة المستديرة في فرنسا. وفي الوقت نفسه، أسفرت أيضا جهود السلام التي تبذلها الجماعة الاقتصادية عن تقدم إضافي حينما توسط الرئيس إيادما من أجل إبرام اتفاق بشأن وقف أعمال القتال بين الحكومة وحركتي المتمردين المتمركزتين في الجزء الغربي، وهما الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير وحركة العدالة والسلام، اللتين لم تدخلا طرفا في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

خامسا - اتفاق ليناس - ماركوسي

١٧ - مثلما أشرت إليه في الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ فقد انعقد مؤتمر المائة المستديرة للقوى السياسية الأيفوارية في ليناس - ماركوسي بفرنسا في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وشاركت فيه الجبهة الشعبية الأيفوارية وحركة قوى المستقبل وحركة العدالة والسلام والحركة الوطنية لكوت ديفوار والحركة الشعبية الأيفوارية للغرب الكبير والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وحزب العمل الأيفواري وحزب تجمع الجمهوريين والاتحاد الديمقراطي للمواطنة وحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار. وترأس مؤتمر المائة المستديرة رئيس اللجنة الدستورية الفرنسية السيد بيير مازو وعاونته القاضي كبا مبيه (السنغال) ورئيس الوزراء الأيفواري

السابق السيد ديبارا، إضافة إلى ميسرين مثلوا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومثلي الخاص لغرب أفريقيا.

١٨ - وتمخض مؤتمر المائدة المستديرة عن توقيع اتفاق ليناس - ماركوسي (S/2003/99) المرفق الأول) في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ من جانب جميع القوى السياسية الأيفورية. وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام الرئيسية للاتفاق تشمل إنشاء حكومة للمصالحة الوطنية يرأسها رئيس وزراء يعينه الرئيس بالتشاور مع الأحزاب السياسية الأخرى. ويقوم الرئيس بمنح سلطات كبيرة لرئيس الوزراء الذي تستمر ولايته حتى إجراء الانتخابات الوطنية المقبلة التي تحدد لها عام ٢٠٠٥. ولن يكون في مقدور رئيس الوزراء الترشيح لهذه الانتخابات.

١٩ - وحدد اتفاق ليناس - ماركوسي أيضا المهام الرئيسية لحكومة المصالحة الوطنية الجديدة، التي تشمل وضع جدول زمني لإجراء انتخابات وطنية تتسم بالمصداقية والشفافية، وإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن، وتنظيم جميع الأفراد المسلحين وإعادة تجميعهم ونزع سلاحهم. وحدد مرفق بالاتفاق أيضا برنامجا لحل القضايا التي تشكل الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في كوت ديفوار مثل مسألة الجنسية ومركز الأجانب وحق الترشيح لرئاسة البلاد وما تبثه وسائل إعلامية معينة من حرض على الكراهية عموما وعلى كراهية الأجانب وإنشاء لجنة لحقوق الإنسان تتألف من ممثلي جميع الأحزاب وإعداد قوائم بالناخبين وضمان استقلال القضاء فيما يتعلق بالمنازعات الانتخابية وتطبيق نظام لحيازة الأراضي.

٢٠ - ونص اتفاق السلام على إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق (لجنة المراقبة) يكون مقرها في أبيدجان وتتألف من ممثلين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الأوروبية والمنظمة الفرانكفونية الدولية ومؤسسات بریتون وودز ومجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي وممثل عسكري للبلدان المساهمة بقوات وفرنسا. وأيد اجتماع عقده رؤساء دول البلدان الأفريقية المعنية وفرنسا في باريس يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ اتفاق ليناس - ماركوسي. وقام الرئيس غباغبو أثناء ذلك الاجتماع وبالتشاور مع الأطراف الأيفورية الأخرى بتعيين رئيس الوزراء الأيفوري السابق سيدو ديبارا رئيسا لحكومة المصالحة الوطنية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك تم التوصل إلى تفاهم أثناء المشاورات التي جرت على هامش الاجتماع بشأن ترتيب لتوزيع الحقائق الوزارية فيما بين الأحزاب الأيفورية تم بموجبه تخصيص حقيقي الدفاع والداخلية لحركات المتمردين.

٢١ - وتضمن كل من اتفاق ليناس - ماركوسي والاستنتاجات التي اعتمدها رؤساء الدول في باريس في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (S/2003/99) المرفق الثاني) تصورا للدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك المشاركة في لجنة المراقبة

ورئاستها. وينص الاتفاق على أن تسعى حكومة المصالحة الوطنية الأيفورية الجديدة إلى التماس المساعدة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا والأمم المتحدة لضمان إصلاح وإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن وطلب إلى الشركاء الإنمائيين الدوليين بالتعاون مع الحكومة الجديدة لوضع برنامج لإعادة إدماج جميع العناصر المسلحة. واقترح رؤساء الدول في بيانهم تعزيز وجود منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولا سيما في مجالات الأمن والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان وكذلك نشر مراقبين مدنيين وعسكريين ليساعدوا في الإشراف على تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي. وأعربوا أيضا عن رغبتهم في أن يؤيد مجلس الأمن عملية حفظ السلام التي بدأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا وأن يؤكد حق تلك العملية في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حرية حركة أفرادها وأمنهم وضمان حماية المدنيين المهددين بالتعرض للعنف.

سادسا - التطورات التي حدثت منذ توقيع اتفاق ليناس - ماركوسي

٢٢ - واجه تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي معوقات خطيرة بعد انتهاء مؤتمر القمة في باريس بقليل. ولم يستطع رئيس الوزراء الجديد لحكومة المصالحة الوطنية المتوخاة السيد سيدو ديبارا السفر فورا إلى كوت ديفوار لتولي منصبه رئيسا للحكومة الجديدة بسبب سلسلة من المظاهرات الواسعة النطاق التي شهدتها أبيدجان ومدن أخرى التي شابهها العنف في أغلب الأحيان احتجاجا على منح وزارتي الدفاع والداخلية لحركات المتمردين. وتعرضت مصالح ومنشآت فرنسا للاستهداف والاعتداء المتعمد أثناء تلك المظاهرات.

٢٣ - وبالإضافة إلى المظاهرات كتب قادة قوات الدفاع الأيفورية إلى الرئيس غباغبو معربين عن اعتراضهم على مشاركة حركات المتمردين في الحكومة الجديدة. وكتب قادة الأحزاب السياسية الرئيسية الذين وقعوا على اتفاق ليناس - ماركوسي أيضا يرفضون تخصيص وزارتي الدفاع والداخلية لحركات المتمردين في الوقت الذي أكد فيه وزير الداخلية الحالي أن اتفاق ليناس - ماركوسي يعتبر لاغيا وباطلا. وزاد من سوء الحالة تأرجح الموقف الذي اتخذته الرئيس غباغبو الذي أشار إلى الاتفاق بعد عودته من باريس على أنه "اقتراحات".

٢٤ - وأكد الرئيس غباغبو في خطاب وجهه إلى الأمة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ تعيين السيد ديبارا بوصفه رئيس الوزراء الجديد وطلب منه أن يقترح تشكيلا لحكومة جديدة. وفي الوقت ذاته أكد الرئيس أنه يعتزم الاحتفاظ بجميع سلطاته الدستورية وأنه لن ينفذ الأحكام التي يراها مناقضة لدستور كوت ديفوار في اتفاق ليناس - ماركوسي. واستثنى بصفة خاصة الحكم الذي يجعل من تعيين رئيس الوزراء حكما نهائيا والاقتراح المتعلق بتزاع سلاح

المجموعات المسلحة الوطنية. ورفض الرئيس أيضا منح وزارتي الدفاع والداخلية لحركات المتمردين.

٢٥ - وبالرغم من الإشارات المزدوجة الصادرة من الرئيس كان للخطاب الذي وجهه للأمة أثر إيجابي في تهدئة الحالة حيث توقفت المظاهرات في شوارع أبيدجان. وفي تطور مشجع آخر أعلن قادة قوات الدفاع والأمن أنهم لم يعودوا يعترضون على مشاركة حركات المتمردين في حكومة جديدة بشرط أن يتنازل المتمرّدون عن مطالبتهم بحقيقتي الدفاع والداخلية الرئاسيتين. وأعربت سبعة أحزاب سياسية موقعة على اتفاق ليناس - ماركوسي صراحة عن تأييدها لمنح بعض الحقائق في حكومة المصالحة الوطنية الجديدة لحركات المتمردين. وأدانت حركات المتمردين الثلاث من جانبها وحزب السيد واتارا (تجمع الجمهوريين) ما اعتبروه انحرافا من الرئيس غباغبو عن اتفاق ليناس - ماركوسي.

٢٦ - وتتوجت الجهود التي بذلها فريق الاتصال التابع للجماعة الاقتصادية المعني بكوت ديفوار من أجل كسر الجمود المحيط بتنفيذ الاتفاق باجتماع قمة حضره الرؤساء بإيديما، رئيس توغو، وكوفور، رئيس غانا، ورئيس نيجيريا أولسجين أوباسانجو إضافة إلى رئيس اللجنة المؤقتة للاتحاد الأفريقي عمارة عيسى ونائب رئيس جنوب أفريقيا، جاكوبسوما، مع الرئيس غباغبو في ياموسوكرو في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وسافر السيد ديبارا إلى ياموسوكرو مع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونُصّب رئيسا للوزراء في تلك المناسبة. وفحص الاجتماع الترتيبات البديلة لتوزيع الحقائق في حكومة الوحدة الوطنية الجديدة التي يمكن أن تكون مقبولة لجميع الأطراف. بيد أن حركات المتمردين رفضت حضور الاجتماع على أساس أنها لا تود أن تتفاوض من جديد بشأن تفاهم تم التوصل إليه في باريس.

٢٧ - وأجرى رئيس الوزراء ديبارا بعد تنصبيه مشاورات مكثفة بشأن تشكيل حكومة المصالحة الوطنية مع جميع الأحزاب الأيفورية المعنية وكذلك مع رئيس غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع زعماء آخرين في المنطقة. ولم تكن المشاورات نهائية نظرا لإصرار المتمردين على الحصول على حقيقتي الدفاع والداخلية. وبالإضافة إلى ذلك اتضح أن الرئيس غباغبو كان مترددا في منح السلطات اللازمة لرئيس الوزراء مثلما يقضي اتفاق ليناس - ماركوسي وأصر على أن تكون له الكلمة النهائية في تشكيل الحكومة الجديدة. وقدم رئيس الوزراء ديبارا في هذا الصدد قائمة مؤقتة بالحكومة في مناسبتين، إلا أن الرئيس غباغبو قام بوضع قائمة مختلفة. ونتيجة لذلك وبعد عقد اجتماع مع حركات المتمردين في بواكيه في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ رفضت الحركات أثناءه التنازل عن موضوع

الخلاف الرئيسي المتعلق بوزارتي الدفاع والداخلية حذر رئيس الوزراء بأنه سوف يفكر في الاستقالة إذا استمرت جهوده لتشكيل حكومة جديدة تواجه المعوقات.

٢٨ - وتم إحراز بعض التقدم لكسر الجمود أخيرا في اجتماع عقده الرئيس كوفور، والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أكرا في الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ وحضره ١٠ من الموقعين على اتفاق ليناس - ماركوسي. فقد وافقت الأحزاب في ذلك الاجتماع على إنشاء مجلس أمن وطني يتألف من ممثلين لكل واحد من الموقعين العشرة، إضافة إلى الجيش والدرك والشرطة والرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديبارا، للإشراف على أداء حقيقي للدفاع والداخلية المتنازع عليهما. كما طلبوا أيضا إلى رئيس الوزراء تقديم أسماء المرشحين للوزارتين يتم تعيينهما بتوافق الآراء وتم التوصل أيضا إلى تفاهم جديد بشأن توزيع الحقائق الوزارية الأخرى. ونتيجة لذلك أصدر الرئيس غباغبو في ١٠ آذار/مارس مرسوما يفوض به رئيس الوزراء سلطة تنفيذ برنامج العمل الوارد في اتفاق ليناس - ماركوسي ولكن لمدة ستة أشهر فقط. وفي تطور إيجابي آخر من شأنه أن يساهم في بناء الثقة بين الأطراف المتناحرة سافر ممثلو حركات المتمردين في ١١ آذار/مارس إلى مدينة ياموسوكرو التي تسيطر عليها الحكومة واجتمعوا بالرئيس غباغبو لإجراء مزيد من المحادثات بشأن تشكيل الحكومة الجديدة. وبُذلت جهود أيضا لعقد اجتماع للحكومة الجديدة في ياموسوكرو في ١٣ آذار/مارس ولكن أعضاء الحكومة المعينين من قبل حركات المتمردين الثلاث وحزب تجمع الجمهوريين رفضوا حضور الاجتماع متذرعين بأسباب أمنية.

سابعاً - بعثة التقييم الفني

٢٩ - قامت بعثة التقييم الفن المتعددة التخصصات، التي رأسها السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وشارك في هذه البعثة ممثلون عن إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقدت البعثة أثناء وجودها في كوت ديفوار اجتماعات في أبيدجان مع ممثلي الخاص، ألبير تيفودجيري، والفريق القطري للأمم المتحدة، وقائدي القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديبارا، ووزراء الحكومة المعينين، ورئيسي قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، وممثلي الأحزاب السياسية، والمنظمات المحلية والدولية غير الحكومية، وممثلي هيئات المجتمع المدني، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وسنحت الفرصة

للأمين العام المساعد للمشاركة في اجتماعين عقدتهما لجنة المتابعة بشأن تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، استمع أحدهما لإحاطة أدلى بها رئيس الوزراء ديبارا عما يبذله من جهود من أجل تشكيل حكومة مصالحة وطنية جديدة.

٣٠ - وقامت بعثة التقييم بزيارات إلى الميدان شملت البعض من مناطق انتشار القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دالوا وزوينولا وياموسوكرو وزامباكرو وتيبيسو وبوندوكو. وكانت الوحدات السنغالية والتوغولية والغانية تستعد لتولي مواقع تحتلها حاليا القوات الفرنسية على طول خط وقف إطلاق النار. كما عقدت البعثة اجتماعات مع الحركة الوطنية لكوت ديفوار وحركة العدالة والسلام والحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير في مقر الحركة الوطنية لكوت ديفوار ببواكيه يوم ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣. ووافقت حركة العدالة والسلام والحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير، اللتان يوجد مقرهما على التوالي في مان ودانان في الغرب، على السفر إلى بواكيه لحضور هذا الاجتماع. وترأس ممثلي الخاص الاجتماع الذي حضره أيضا الممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد راف أويتشوه، والممثل الخاص للمنظمة الفرانكوفونية الدولية، السيد لانسانا كوياتي. وأمن ذلك الاجتماع موافقة الحركات المتمردة على حضور الاجتماع في أكرا يوم ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣. وفي أيدجان، زارت البعثة أيضا أحد الأحياء الفقيرة ومخيما للاجئين الليبريين. وزار بعض أعضاء فريق التقييم غيغلو ودويكوي وغيسابو يوم ٥ آذار/مارس لتقييم الحالة العسكرية وحالة حقوق الإنسان وأعمال الإغاثة الإنسانية في الجزء الغربي من البلد، بينما سافر الأمين العام المساعد وبعض أعضاء الفريق إلى باريس، حيث عقدوا اجتماعات منفصلة مع السيد بيديه، وممثلين عن حزب السيد واتارا، تجمع الجمهوريين، ومسؤولين من وزارة الخارجية الفرنسية.

ثامنا - استنتاجات البعثة

٣١ - التمسست البعثة خلال اجتماعاتها مع مختلف المحاورين تقييمهم للحالة السائدة في الميدان، بما في ذلك آفاق تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي بنجاح والدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به دعما لتنفيذه. وسعت البعثة أثناء زيارتها للميدان ومناقشتها مع القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى إجراء تقييم لعملياتهما لحفظ السلام وللأوضاع الأمنية السائدة. وترد في ما يلي استنتاجات البعثة:

الأوجه السياسية

٣٢ - عند وصول بعثة التقييم إلى كوت ديفوار، كانت مشاورات مكثفة تُجرى من أجل إيجاد حل لمأزق تشكيل حكومة المصالحة الوطنية. وارتأى عدد من أصحاب الشأن أن مرد

هذا المأزق هو نقاط التفاهم التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة باريس والمتعلقة بترتيب اقتسام السلطة الذي أسند مناصب وزارية حيوية للحركات المتمردة. وفي هذا الصدد، عم إحساس بأن نقاط التفاهم تلك، المعروفة عموماً باسم ترتيبات "كليبير"، ينبغي فصلها عن اتفاق ليناس - ماركوسي الذي يجب أن تظل جميع الأطراف ملتزمة به، إذ أنه يشكل أساساً صحيحاً ومنتيناً لإيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة. وبغرض الخروج من هذا المأزق، اقترح العديد من المحاورين ضرورة تشجيع جميع الأطراف، وخاصة تجمع الجمهوريين والحركات المتمردة، على النظر في اتفاق بديل لاقتسام السلطة. وتبين أيضاً أن امتناع الرئيس غباغبو الواضح عن تفويض السلطة اللازمة لتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي إلى رئيس الوزراء ديبارا، كان عقبة رئيسية أخرى في المشاورات المتعلقة بتشكيل الحكومة الجديدة.

٣٣ - وأحدث التأخير في تشكيل الحكومة الجديدة قلقاً، خاصة وأن تنفيذ جميع جوانب اتفاق ليناس - ماركوسي الأخرى مرهون بتنصيب الحكومة. وكما أُشير فيما قبل، يحدد الاتفاق برنامج عمل يتعين على الحكومة تنفيذه، ويشمل ترتيبات لترع أسلحة جميع القوات المسلحة، وإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن، والاستعدادات لتنظيم انتخابات في عام ٢٠٠٥. وكان ثمة قلق أيضاً من إمكانية أن يؤدي جمود الموقف لوقت طويل إلى تجدد أعمال القتال وترسيخ التجزئة الفعلية الحالية للبلاد. وحذرت حركات التمرد خلال اجتماعها ببعثة التقييم يوم ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، من أنها قد تنظر في تنظيم انتخابات في الجزء الشمالي من البلد الواقع تحت سيطرتها، في حال استمرار هذا الجمود. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الوضع غير الأكيد للوزراء الذين سيتولون مناصبهم في الحكومة وعدم وضوح علاقتهم برئيس الوزراء الجديد، يُخشى أن يفضي جمود الموقف إلى تفويض العمل الفعلي للإدارات الحكومية مرة أخرى.

٣٤ - ورأى عدد من أصحاب الشأن أنه عند تنصيب حكومة المصالحة الوطنية الجديدة بصورة نهائية، سيكون توفير الأمن لرئيس الوزراء وحكومته من أحد أكثر التحديات إلحاحاً. وكان رئيس الوزراء قد أعرب فيما قبل عن قلقه من هذه القضية الحاسمة، التي كانت تشغل أيضاً بال لجنة المتابعة، فضلاً عن قوات الجماعة الاقتصادية والقوات الفرنسية. وأشير إلى أنه من المستصوب أن تجتمع الحكومة الجديدة، مؤقناً على الأقل، في ياموسوكرو، العاصمة الإدارية للبلد، التي تُعد أكثر أمناً من أبيدجان. وعلاوة على ذلك، أوصت لجنة الدفاع والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في اجتماعها المعقود في أكرا يوم ٥ آذار/مارس بزيادة عدد أفراد قوات الجماعة الاقتصادية، بحيث تضم ٣٠٠ من أفراد الأمن مهمتهم المساعدة على حماية الحكومة الجديدة. وبالنظر إلى حساسية طابع هذه المهمة، فإن ترتيباً من هذا القبيل سيستوجب تنسيقاً دقيقاً مع قوات الأمن الوطنية.

٣٥ - وكان من المسلم به على نطاق واسع بين جميع أصحاب الشأن في عملية السلام الإيفوارية، أن التحدي الذي تشكله الأزمة الإيفوارية في نهاية المطاف يكمن في انتخابات عام ٢٠٠٥. ويحدد اتفاق ليناس - ماركوسي الخطوات التي يجب اتخاذها إلى غاية تنظيم تلك الانتخابات. وستكون إحدى المهام الأساسية في برنامج عمل حكومة المصالحة الوطنية الجديدة هي كيفية معالجة القضايا المرتبطة بالهوية الوطنية والجنسية ووضع الرعايا الأجانب، التي تشكل السبب الجوهرى للخلافات التي عمرت طويلا والتي تطورت لتشعل الأزمة الحالية. وباعتبار أن حل هذه القضايا ستكون له آثار في المسألة الحاسمة المتمثلة في تحديد من يحق لهم التصويت والترشح للانتخابات الرئاسية، فإن الوقت الكافي والشفافية التامة سيكونان أساسيين لضمان التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، أبلغ العديد من أصحاب الشأن بعثة التقييم بأن التحضيرات لانتخابات عام ٢٠٠٥ يجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن وبأنه يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، القيام بدور أساسي في العمل على أن تعالج حكومة المصالحة الوطنية هذه القضايا المعقدة والحساسة بصورة تتسم بالمصداقية والتوازن والشفافية.

٣٦ - وبالرغم من أنه ساد شعور بالرضا العام لإنشاء لجنة المتابعة، كان عدد من أصحاب الشأن قلقين لأن المقعدين المخصصين لممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ظلا شاغرين. ومنذئذ، وصل ممثلا المنظمتين إلى أبيدجان وهما يُشاركان الآن في أعمال اللجنة. وبالنظر إلى حجم العمل المنتظر أن تقوم به لجنة المتابعة، أُشير أيضا إلى ضرورة إنشاء أمانة صغيرة لدعم أنشطتها.

الجوانب العسكرية

٣٧ - ما زالت الحالة العسكرية في البلد مستقرة نسبيا منذ دخول اتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة بين الحكومة والحركات المتمردة حيز النفاذ. ومعظم الحوادث التي أُبلغت بها بعثة التقييم ليست من قبيل العمل العسكري المنسق بقدر ما هي نتيجة أعمال منفصلة أقدم عليها قادة التمرد المحليون. ومع ذلك، يظل وقف إطلاق النار أمرا هشاً ومن الممكن أن ينحل بسرعة ما لم تتخذ خطوات عاجلة لتدعيم وقف أعمال القتال عن طريق إحراز التقدم في إيجاد تسوية سلمية. ومما يؤكد هشاشة وقف إطلاق النار الهجمات التي شنتها القوات الحكومية مؤخرا على مواقع تابعة للحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير في منطقة زوينولا يوم ٢١ شباط/فبراير وفي بندويه يوم ٢ آذار/مارس، واستخدمت فيها الطائرات العمودية المسلحة، والحوادث التي وقعت في بانغولو يومي ٧ و ٨ آذار/مارس.

٣٨ - وقد أخذت الأزمة في كوت ديفوار أبعادا إقليمية مثيرة للقلق. والدليل على نطاق هذا الوجه من الأزمة وتعقيده أن البعض من محاورى بعثة التقييم وصف الحالة السائدة في المنطقة الغربية من كوت ديفوار بأنها جزء من التراعات الدائر رحاها في منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية. وتبادلت ليبريا وكوت ديفوار الاتهامات بشأن هجمات عبر حدود كل منهما شنها أفراد مسلحون من أراضي الدولة الأخرى، وقع آخرها يوم ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، وادعى خلاله وزير الدفاع الليبري أن حركة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وهي حركة ليبرية متمردة، تنفذ عملياتها انطلاقا من الأراضي الإيفوارية. وأشارت معلومات تلقتها البعثة إلى أنه، إلى جانب الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير وحركة العدالة والسلام المتمردتين اللتين تعملان في هذه المناطق، هناك أيضا جماعات إجرامية مسلحة تتألف بالأساس من عناصر ليبرية وبعض مقاتلي سيراليون السابقين، تتحدى سلطة القوات الحكومية والحركات المتمردة على حد سواء. وعلاوة على ذلك، ورد أن قوات الحركات المتمردة والقوات الحكومية جندت مواطنين ليبريين، منهم من جاء من مخيمات اللاجئين في هذه المنطقة، للقتال إلى جانبها. واتضح خاصة أن المخيم الموجود في نيكلا بالقرب من غيغلو يشكل المصدر الرئيسي الذي تجند منه القوات الحكومية مقاتليها.

نشر القوات

القوات الفرنسية

٣٩ - أكدت بعثة التقييم، من خلال الزيارات التي قامت بها إلى الميدان ومن خلال المباحثات التي أجرتها مع مختلف المحاورين، أن الدور الذي قامت به القوات الفرنسية أساسيا في المحافظة على وقف إطلاق النار. والقوات الفرنسية، التي يبلغ قوامها حاليا نحو ٣٩٠٠ فردا، يوجد مقر قيادتها في أبيدجان ولها أربعة مقر إقليمية في دالوا، وياموسوكرو، وسان بيدرو وبوندوكو. وبموجب ترتيبات نشر قوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يُتوقع أن تقوم القوات الفرنسية تدريجيا بتسليم المسؤولية عن غالبية المناطق الواقعة على خط وقف إطلاق النار إلى هذه القوة وأن تنسحب القوات الفرنسية عن مواقعها لتتولى دور الدعم في جميع المناطق باستثناء الغرب حيث ستحتفظ بانتشارها الحالي. كما ستواصل القوات الفرنسية توفير قدرة الرد السريع لدعم وحداتها ولدعم قوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية.

قوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٤٠ - تقوم حاليا بنشر قوة قوامها ٣٠٠ ١ رجل تضم وحدات من بنن وتوغو والسنغال وغانا والنيجر. وعُهد إلى هذه القوة برصد وقف إطلاق النار من خلال تأمين المناطق الواقعة

تحت مسؤوليتها وكسب ثقة الأطراف من أجل المساعدة على إيجاد الظروف المناسبة لهم لحلّ النزاع. كما تم تكليفها بتيسير تنقل الوكالات الإنسانية بحرية. بيد أن تسليم المسؤوليات المنتظر من القوات الفرنسية إلى قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المشار إليه أعلاه قد تأخّر في بعض المناطق بسبب المعوقات في مجال النقل والإمداد. ومن أشد هذه المعوقات انعدام القدرة المناسبة على إجراء الاتصالات، وهو ما لا يزال يعيق نشر القوات بالكامل.

٤١ - وبالإضافة إلى أوجه النقص في معدات الاتصالات، ثمة نقص كبير في المركبات وصعوبات في صيانتها، إلى جانب ندرة سيارات الإسعاف ووسائل منع الإصابة بالملاريا، ومشاكل إعادة الإمداد. وأعرب قائد قوة الجماعة الاقتصادية عن انشغاله لأن أوجه القصور هذه قد تجعل القوة غير فعالة إذا لم يقع تلافيتها بحلول موعد نفاذ التمويلات الحالية في منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد اتخذت التدابير لمعالجة البعض من هذه المسائل، لكن في بعض الحالات لم يجر بعد الوفاء بالتبرعات المعلنة من جانب المانحين أو تم توفير معدات غير مناسبة لهذه المهمة.

٤٢ - ويدلّ الكثير من المشاكل التي تواجه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الصعوبات التي تواجهها الجماعة في التخطيط لبعثة معقدة لحفظ السلام، والتي تعود بدورها إلى افتقار أمانة الجماعة الاقتصادية إلى الهيكل الكافي لبلوغ مستوى التخطيط اللازم لدعم مثل هذا النوع من العمليات. وبعد استطلاع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ شرعت وحدات قوة الجماعة الاقتصادية في الانتشار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ رغم أنها لا تزال تفتقر إلى عنصر النقل والإمداد. وقد لجأ قائد القوة إلى إدارة الأزمات من أجل الاستمرار في العمل. وهذا الأمر يسلبه جزءا من قدرته على التركيز على المسائل التنفيذية وسيستمر في التأثير على أنشطة وحدات الجماعة الاقتصادية في مناطق المسؤولية التابعة لها. ولئن قامت إدارة عمليات حفظ السلام ولواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد بتوفير المساعدة على التخطيط القصير الأجل، فإنه ينبغي إيجاد حل طويل الأجل حتى يُكتب للجماعة الاقتصادية النجاح. ويهدد الإخفاق في معالجة مسألة الدعم العاجلة ومسألة التخطيط ذات النطاق الأوسع بتقويض فعالية العملية التي يمكن أن يكتب لها النجاح من جميع الجوانب الأخرى.

٤٣ - وفي ٥ آذار/مارس قامت لجنة الدفاع والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مثلما وردت الإشارة آنفا، بزيادة القوام الحالي لقوة الجماعة الاقتصادية من ٢٦٤ ١ رجلا إلى ٤١١ ٣ رجلا. بمن فيهم ٣٠٠ من أفراد الأمن، بغية المساهمة في توفير الحماية

للحكومة الجديدة. والواقع أن الزيادة المقترحة التي ستم على مراحل ستزيد من التحديات الجسيمة القائمة في مجال توفير الدعم اللوجستي للقوة. ومع ذلك، تبين لفريق التقييم أن القوة، برغم ما تواجهه من صعوبات، تتمتع وحداتها بمعنويات عالية بشكل ملحوظ وأن الوحدات التي تمت زيارتها (توغو والسنغال وغانا) متحفزة جميعاً للعمل وتبذل قصاراها في ظل الظروف القائمة.

الجيش الوطني الإيفواري

٤٤ - كان الجيش الوطني لكوت ديفوار، قبل اندلاع الأزمة الحالية، يضم في صفوفه نحو ٥٠٠٠ رجل، بيد أن غالبية أفراده الموجودين في شمال البلاد اختاروا البقاء في هذه المنطقة عندما سيطر عليها المتمردون. ولكن الجيش قام منذ ذلك الوقت بتجنيد زهاء ٣٠٠٠ شاب من أبيدجان. وبالإضافة إلى أفراد الجيش الوطني الإيفواري، يُعتقد أن الحكومة تشغل عدداً من المواطنين الأجانب للقيام بدور التدريب وتقديم المشورة وما يقرب من ٨٠٠ من العناصر الليبيرية في المناطق الحدودية. وشهد هذا الجيش، منذ الخسائر التي مني بها في أيلول/سبتمبر الماضي، إعادة هيكلة شاملة ليتأقلم مع المناطق الحالية التي توجد تحت سيطرته، وليستقطب أفراداً جُددًا ويكتسب أسلحة جديدة. وقد كان فقدان ما يقرب من ٤٠ في المائة من الأسلحة الصغيرة خلال القتال الذي دار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بمثابة الضربة القاسية بالنسبة للجيش، ولكن يُعتقد أن هذه الأسلحة تمت الاستعاضة عنها؛ والأهم من ذلك أنه تم اقتناء أربع دبابات من نوع T 55 وثماني عربات مصفحة خفيفة، فضلاً عن بعض المحاولات الرامية إلى شراء طائرة عمودية مسلحة تضاف إلى الطائرات الثلاث التي يمتلكها الجيش حالياً.

٤٥ - وبصورة عامة احترمت قوات الجيش الوطني الإيفواري وقف إطلاق النار وأقامت علاقة جيدة مع القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية في المناطق الموجودة على خط وقف إطلاق النار. بيد أن استخدام الطائرات العمودية المسلحة في الرد على ما يُعتقد أنه نشاط للمتمردين هو أحد التطورات التي تبعث على القلق والتي قد تقوض اتفاق وقف إطلاق النار.

الحركة الوطنية لكوت ديفوار

٤٦ - قدّر قوام الحركة الوطنية لكوت ديفوار في بدايته بما يقرب من ٨٠٠ محارب. ويُعتقد أن قوامها الحالي في المنطقة يبلغ حوالي ٥٠٠٠ محارب. وبتركّز قوام هذه الحركة في وسط البلد وفي شرقه، وبخاصة في بواكيه. وأفيد بأن من بين مقاتلي هذه الحركة عناصر أجنبية قادمة في أغلبها من بور كينا فاسو وبعضها من مالي، وتُفيد بعض التقارير بأن هذه

الحركة تستخدم الجنود الأطفال ولكن بأعداد قليلة نسبياً، وهي تستخدمهم في أغلب الأحوال للقيام بأدوار الدعم.

٤٧ - ويشمل انتشار الحركة الوطنية لكوت ديفوار حالياً الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من البلد، بما فيه الحدود مع بوركينا فاسو ومالي. وتتمثل أسلحة الحركة بالأساس في أسلحة صغيرة ولكنها تشمل بعض المدافع الرشاشة المحمولة على شاحنات بيك آب، ومدافع هاون وقاذفات صواريخ. وإلى حدّ الآن تحترم الحركة الوطنية لكوت ديفوار اتفاق وقف إطلاق النار، فيما عدا بعض الحوادث التي جدّت بالخصوص على طول خطّ وقف إطلاق النار والتي تمثلت في أنشطة لم تتم السيطرة عليها. ووفقاً للمعلومات التي استقتها بعثة التقييم، فإنّ هذه الحوادث وقعت بتحريض من فرادى القادة المحليين وشملت أعمال قتل وتخويف وابتزاز.

٤٨ - وتظل الحركة الوطنية لكوت ديفوار قادرة على القيام بأعمال عسكرية أخرى، ولا يُعتقد أنها تخطط للقيام بعمل عسكري منسّق في المستقبل القريب، ولكن ردّ فعلها إذا فشلت الجهود الجارية لتشكيل حكومة جديدة للمصالحة الوطنية هو أمر لا يمكن التنبؤ به. ويمكن أن نتوقع من أي محاولة تقوم بها القوات الحكومية لإيجاد حل عسكري أن تثير رد فعل.

الحركة الشعبية الإفوارية للغرب الكبير وحركة العدالة والسلام

٤٩ - نشأت هاتان الحركتان المتمردتان في البداية داخل أوساط أنصار الراحل الجنرال غيبي. وتتركز الحركة الشعبية الإفوارية للغرب الكبير في غرب البلد في مدينة بنهوي وتتركز حركة العدالة والسلام في مدينة مان. وظهرت الجماعتان كلتاهما على الساحة في نفس الوقت تقريباً، وبعد ظهور الحركة الوطنية لكوت ديفوار. بيد أنّه لا يزال من غير الواضح مدى التنسيق في أنشطتهما مع الحركة الوطنية لكوت ديفوار التي تدّعي أنّها تنطق باسم الحركات الثلاث جميعاً. وتورد التقارير أنّ الجماعتين لا يوجد لديهما تسلسل قيادي يُعوّل عليه وهما تتحمّلان المسؤولية عن بعض انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار. وحسبما أشير إليه سابقاً، فإن وجودهما قرب الحدود مع ليبيريا وما تلقبانه من دعم من عناصر ليبيرية حسب ما يزعم هو أمر أضاف بعداً إقليمياً مخيفاً للنزاع الإفوارى.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٠ - ينصّ اتفاق ليناس - ماركوسي على أن تقوم حكومة المصالحة الوطنية، مباشرة بعد تسلّمها مقاليد الحكم، بعملية التجنيد المتزامن للقوات في الميدان تحت إشراف قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية، على أن تحدّد الحكومة في مرحلة

ثانية التدابير التي ينبغي اتخاذها بشأن نزع أسلحة تلك القوات وتسريحها، وذلك أيضا تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، يعهد الاتفاق إلى الحكومة الجديدة المتوخاة مهمة تسريح جميع من جُندوا بعد أحداث ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وكفالة إعادة إدماج الأفراد العسكريين في إطار برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن يدعمه المجتمع الدولي. بيد أن المعلومات التي جمعتها بعثة التقييم تؤكد أنه لم يُشرع بعد ميدانيا في التخطيط الفعلي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وهو أمر يعود بالأساس إلى التأخير الحاصل في تشكيل حكومة المصالحة الوطنية. وعلاوة على ذلك، لم تتجاوز قوات الجماعة الاقتصادية المراحل الأولى من انتشارها وسيتبع عليها تدارك ما ينقصها حاليا في مجال النقل والإمداد قبل أن تشرع في معالجة هذه المسائل. ومع ذلك، أعرب بعض أصحاب الشأن، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، عن استعدادهم لتقديم المساعدة لإعادة إدماج المحاربين الذين نُزعت أسلحتهم. ومن المهم بشكل خاص أن يقدم هؤلاء للمجتمعات المحلية والبلديات المساعدة اللازمة للانعاش على المدى القصير حتى تتمكن على نحو مستدام من إعادة إدماج المحاربين السابقين واللاجئين العائدين والمشردين.

الجوانب الإنسانية

٥١ - عينت، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، كارولين مكاسكي، بصفتها مبعوثي الخاص للشؤون الإنسانية للأزمة في كوت ديفوار. وقد زارت المنطقة من ١٢ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣. ويتضمن تقريرها تغطية كاملة للجوانب الإنسانية للأزمة في كوت ديفوار، بما في ذلك أبعادها الإقليمية. ومع ذلك، من الضروري إيضاح عدة نقاط برزت في التقييمات المقدمة إلى البعثة التقنية. فالحالة الإنسانية ما تزال هشة، مع وجود حالات تشريد كبيرة جارية للسكان، وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وتزايد ضعف المجتمعات المحلية بسبب تدهور النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد. فالسكان المشردون، واللاجئون الليبريون، ومجموعات الأقليات وقاطنو مدن الأكواخ هم في عداد أكثر المعرضين.

٥٢ - ومع أن وكالات تقديم المعونة ما زالت تقوم بإحصاء مجموع المشردين، فإن التقديرات الأولية تدل على أن حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا داخليا، بينما هرب من البلد ما يناهز ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، يدخل في عدادهم مواطنون من كوت ديفوار ورعايا أجنبيات. وتقع المسؤولية الأولى عن المشردين داخليا على عاتق السلطات الوطنية. وفي هذا

الصدد تشير البعثة إلى أن الحكومة تبدو مستعدة للاضطلاع بهذه المسؤولية، لكنها لم تقم حتى الآن بوضع سياسة إنسانية واضحة ومنسقة بشأن تقديم المساعدة للأشخاص المشردين داخليا وإيصال المساعدة الإنسانية عموما. ويجعل هذا من الصعب على أوساط الشؤون الإنسانية أن تقوم بأعمال التخطيط الاستراتيجي.

٥٣ - وتشكل حالة اللاجئين الليبريين في البلد شاغلا مستمرا. ونتيجة للقتال وعلى أثر تنامي العداء الموجه ضد المواطنين الليبريين، أكره العديد منهم على ترك بلدهم والانتقال إلى أماكن أكثر أمنا، وباتوا الآن يعتمدون على المعونة بعد سنوات من الاكتفاء الذاتي. وقد رفضت المجتمعات المحلية خطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنقلهم إلى مواقع بديلة عينتها الحكومة في غران بيربي وبوندوكو. والمفوضية قلقة بشكل خاص بسبب شيوع الانطباع في المنطقة دون الإقليمية بأن اللاجئين الليبريين يشكلون تأثيرا معرقلا وتهديدا للأمن، ولم تأت بعد الطلبات التي وجهتها إلى البلدان المجاورة بقبولهم بالنتائج المرجوة منها. وبالتالي فمن المهم أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها المفوضية لإيجاد ملجأ للاجئين الليبريين خارج المنطقة دون الإقليمية، ونقل أولئك الذين لا يرغبون بالرحيل إلى مواقع أخرى داخل البلد. كما تنبغي الإشارة أيضا إلى أن حوالي ٤٠.٠٠٠ من مواطني كوت ديفوار وجدوا أنفسهم مضطرين إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة، نتيجة لهذه الأزمة. وعلى حكومة كوت ديفوار أن تضمن احترام الوضع المدني لمخيم للاجئين في نيكلا (بالقرب من غيغلو) ووضع حد لما أفادت به التقارير من تجنيد المرتزقة في صفوف الليبريين في المخيم وفي مراكز العبور في أبيدجان.

٥٤ - وأشار عدد من أصحاب الشأن إلى التجنيد المستمر للأطفال الجنود. وأفادت وكالات الأمم المتحدة التي قامت بزيارة إلى بلدات مان، ودانان وزوان - هونيان في المنطقة الغربية في شهر شباط/فبراير بوجود هؤلاء القصر المسلحين عند نقاط التفتيش العسكرية، ومنهم عديدون يعملون تحت تأثير المخدرات والكحوليات. وينبغي الاضطلاع ببعثة تقييم بشأن حماية الأطفال على نطاق البلد، إذا سمحت بذلك الظروف الأمنية، وذلك لتحديد عدد المسجلين منهم وتقدير إمكانية التسريح وإعادة الإدماج. وينبغي النظر أيضا في القيام بحملة دعوة بارزة تهدف إلى الثني عن تعبئة واستخدام الأطفال، بمن فيهم الفتيات، وذلك دعما للجهود التي تبذلها اليونيسيف.

٥٥ - وما زالت مسألة الوصول إلى السكان المحتاجين مسألة دقيقة. ومن المهم أن تقوم جميع أطراف الصراع بمنح ترخيص شامل يوفر حرية وصول جميع وسائل النقل العاملة في الشؤون الإنسانية إلى أرجاء البلد كافة. وعلى العموم، فإن عدم تعاون الحكومة مع وكالات

الأمم المتحدة بات مشكلة منذ اندلاع النزاع، مثلما يوضح ذلك عدد من الأحداث، ومنها مصادرة الجيش الوطني لعشرين مركبة تابعة لليونيسيف وتدمير مركب نقل تابع للمفوضية. ومع ذلك فإن عرض الرئيس غباغبو باستبدال مركبات اليونيسيف يعتبر أمرا مشجعاً.

٥٦ - وفي الجزء الغربي من البلد، يؤدي انتشار جماعات الميليشيات التي لا سيطرة عليها ولا انضباط في صفوفها، والتي تقوم بنهب وترويع المدنيين إلى تعقيد قضية الوصول. وفي الشمال، أعطت الحركة الوطنية لكوت ديفوار تأكيدات بأنها ستوقع اتفاقاً يتعلق بالشؤون الإنسانية يضمن الوصول الحر والمأمون للعاملين في المجال الإنساني. وينبغي على جميع الأطراف أيضاً أن تقدم ضمانات، إذا كان ذلك ضرورياً، للتدخلات الإنسانية العابرة للحدود لمساعدة جماعات ضعيفة مستهدفة. ولكن يؤمل في أن تُحل هذه المسائل حالما يكتمل إنشاء الحكومة الجديدة وتبدأ ببسط سلطتها على البلد بأكمله.

٥٧ - ويشكل التمويل غير الكافي لنداء الأمم المتحدة العاجل الذي سُرع به في مستهل الأزمة عائقاً آخر يحول دون إيصال المساعدة الإنسانية على نحو فعال. وبعد أربعة أشهر من الشروع به، لم يبلغ مجموع الاحتياجات التي قدمها المانحون ٢٠ في المائة. وتبذل وكالات الأمم المتحدة قصارها للاستجابة في ظل هذه المعوقات، لكنها تتطلب دعماً عاجلاً لعمل ما هو أفضل. وبصورة خاصة، لا بد من زيادة التمويل المقدم للوكالات الإنسانية ذات الصلة، لضمان الدعم اللازم للسكان أثناء ارتحالهم وغيرهم من الجماعات المتضررة. ويمكن القيام بذلك في سياق المساهمات المقدمة للنداء الموحد. وسيُشرع بنداء جديد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع

٥٨ - أدى الصراع في كوت ديفوار إلى وقف النمو الاقتصادي المسجل في البلد خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٢. وتجدد الإشارة إلى الآثار السلبية على القطاع الزراعي، وهو العماد الأساسي لاقتصاد كوت ديفوار، فضلاً عن التضخم الذي ارتفع ارتفاعاً كبيراً مؤخراً، وتزايد ارتفاع الأسعار، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها حركات المتمردين في المناطق الشمالية والغربية من كوت ديفوار. وتعاني صادرات القطن (لا سيما في الجزء الشمالي من البلد) من حالة جمود، مما يلحق ضرراً بأسباب عيش قرابة ٢,٥ مليون شخص. ولكن تم احتواء الآثار التي تعرضت لها صادرات الكاكاو، التي تمثل ٤٠ في المائة من مجموع صادرات كوت ديفوار، وذلك بفضل الزيادة الطارئة في أسعار السوق الدولية.

٥٩ - وألحقت الأزمة ضرراً أيضاً باقتصادات بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، وذلك لأن كوت ديفوار هي الاقتصاد الرائد في هذه المنطقة (٤٠ في المائة من إجمالي

الناتج المحلي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا و ١٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا). وتشمل البلدان الأكثر تأثراً بوركينا فاسو ومالي اللتين تتبادلان من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من تجارتهما الخارجية الإقليمية مع كوت ديفوار أو من خلالها. وازدادت نفقات النقل ازديادا ملحوظا، مما أدى إلى انخفاض أكبر في قدرة اقتصادات هذين البلدين على المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت خسارة مهمة في التحويلات النقدية إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية لأن عددا كبيرا من العمال المهاجرين أجبروا على العودة إلى بلدانهم الأصلية.

مسائل حقوق الإنسان

٦٠ - الحالة المتصلة بمسائل حقوق الإنسان في كوت ديفوار تمت تغطيتها في تقرير نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان (S/2003/9، المرفق)، الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وتلقت بعثة التقييم تقارير، شبيهة بتلك التي تمت تغطيتها في ذلك التقرير، بشأن انتشار حالات سوء معاملة المدنيين على أيدي جميع الجماعات المسلحة. ومنذ إصدار ذلك التقرير، حصل مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال نهب وتدمير الممتلكات الخاصة أثناء المظاهرات العنيفة بعد توقيع اتفاق ليناس - ماركوسي، فضلا عن انبعاث العنف ضد وسائل الإعلام، لا سيما الاعتداءات على مباني جريدة "لوجور" ومركز إذاعة نوستالجي الخاصة، وقيام كتائب موث في أبيدجان في ٢٦ شباط/فبراير بخطف وقتل ممثل مشهور، هو كامارا يريفي. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بمقتل ما يزيد على ٦٠ قرويا أثناء الهجوم الذي شنه مرتزقة ليبيون في بنغولو في ٨ آذار/مارس.

٦١ - وبصرف النظر عن الوجود المحدود للجنة الصليب الأحمر الدولية، فلا توجد قدرة تذكر في الميدان على رصد أوضاع حماية السكان المعرضين وتقديم التقارير بشأنها، ونوهت بعثة التقييم بالدعوة المشتركة لإرساء وجود قوي في الميدان لرصد حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. وينبغي أن يترافق هذا الوجود مع جهود مخصصة للدعوة من جانب الأمم المتحدة لاحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويمتد ذلك إلى احترام جميع الجهات الفاعلة المسلحة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي. وبالإضافة إلى رصد حقوق الإنسان وتقديم التقارير بشأنها، ينبغي أن تهدف أنشطة جميع الجهات الفاعلة في الميدان إلى تعزيز حماية السكان المعرضين، بمن فيهم المشردين داخليا واللاجئين.

مسائل الإعلام

٦٢ - بعد أحداث ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تزايد استخدام العديد من وسائل الإعلام الإيفوارية لهجة الخطابية، مما في ذلك ما اعتبر على نطاق واسع رسائل تتسم بكره

الأجانب، وأفانين سياسية، وادعاءات لا تقوم على دليل وتحريض على العنف ضد الأفراد والجماعات، ولا سيما من كانوا من أصل أجنبي محدد. وقد هدأت الحالة بعض الشيء بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وتحت تأثير الضغط الذي مارسه المجتمع الدولي، وكذلك من خلال الاتصالات مع الأطراف التي قام بها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا في سياق المفاوضات الجارية. ومع ذلك فإن مضمون التقارير التي تنشرها وسائط الإعلام ما زال مشحونا ومؤذيا للغاية، وهو يعكس الحالة السياسية غير المستقرة ويلحق مزيدا من الضرر بالنسيج الاجتماعي للبلد. وقد تحول تركيز هجمات وسائط الإعلام إلى المتمردین وإلى غيرهم ممن يُنظر إليهم على أنهم غير وطنيين ومؤخرا إلى أهداف سياسية. كما تعرضت أيضا وسائط الإعلام والحكومات الأجنبية لانتقاد قوي.

٦٣ - وقامت وكالات الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع ممثلو المجتمع الدولي برد فعل سريع للإعراب عن القلق وللمساعدة في التخفيف من آثار الرسائل الحاضنة على كره الأجانب والدعاية السلبية وللتحرك باتجاه خلق مناخ مؤات لتعزيز الحوار والمصالحة. ومع بروز الأزمة، وضع فريق عامل مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة خطة للاتصالات بغية إقامة صلات أوثق مع وسائط الإعلام الإيفوارية وللقيام بشكل أفضل بنقل المعلومات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للجمهور، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وكالات الأمم المتحدة تدعم المبادرات المحلية الهادفة إلى إشاعة رسائل المصالحة والانسجام من خلال وسائط الإعلام.

٦٤ - وفيما يتعلق بانقطاع البث الإذاعي المحلي على موجة إف إم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لمحطات أفريقيا رقم ١ والبي بي سي، وراديو فرانس انترناسيونال، فضلا عن راديو نوستالجي، فقد وجه ممثلي الخاص لكوت ديفوار، انتباه السلطات إلى النص ذي الصلة في اتفاق ليناس - ماركوسي. ونتيجة لهذه الجهود، استأنف راديو نوستالجي بثه الإذاعي في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، في حين استأنف راديو أفريقيا رقم ١ والبي بي سي وراديو فرانس انترناسيونال البث في ٢٨ شباط/فبراير.

٦٥ - ويشير انعدام المساءلة الظاهر إزاء النشر غير المسؤول للتقارير الذي يسم الحالة الراهنة إلى ضرورة النظر في سبل تعزيز فعالية هيئات مراقبة وسائط الإعلام الوطنية الراهنة والقائمة داخل الهيكلية الحكومية وتلك التي أنشأها العاملون في مجال وسائط الإعلام أنفسهم، مع ضمان احترام حرية التعبير. ويشمل هذا الإجراء تطبيق المعايير المقبولة دوليا بشأن سبل كبح الحز على العنف والحقد وكره الأجانب. وحاليا، لا تملك الهيئات

الحكومية ولا تلك التي أنشأها الصحفيون الوسائل أو الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها بطريقة فعالة.

أمن موظفي الأمم المتحدة

٦٦ - عملاً بالتوصيات التي قدمها فريق إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة، دخلت المرحلة الأمنية الثالثة (نقل الموظفين غير الأساسيين ومعاليهم إلى خارج البلد) حيز التنفيذ اعتباراً من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبعد ذلك، بدأ تنفيذ المرحلة الأمنية الرابعة (دور الأمم المتحدة المقتصر على برامج الطوارئ والعمليات الإنسانية) اعتباراً من ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بـ ٨٢ موظفاً فقط من الموظفين الأساسيين المتبقين في البلد والمستعان بهم من الوكالات الإنسانية خصوصاً. وقد أبلغ الرئيس غباغبو بعثة التقييم عن خيبة أمله للحوء إلى المرحلة الأمنية الرابعة على أثر توقيع اتفاق ليناس ماركوسي. ولكن ينبغي الملاحظة أن التظاهرات العنيفة الجارية كرد فعل على اتفاقات "كليبر" للمشاركة في السلطة هي الدافع إلى تنفيذ هذه التدابير الأمنية.

٦٧ - وكان التحدي الكبير الذي واجه فريق إدارة الأمن، في إطار المرحلتين الأمتين الثالثة والرابعة، هو توفير التغطية الأمنية الكافية للوكالات الإنسانية العاملة في أرجاء البلد كافة، مع الإبقاء على شبكة نظام اتصالات موثوقة في أيديجان لإبقاء الموظفين المتبقين في البلد على اطلاع مستمر على الحالة الأمنية في الميدان. وأدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الفرنسية والحركة الوطنية لكوت ديفوار بشأن إطار عملي لإعطاء التصاريح الأمنية إلى تسهيل أعمال التقييم الإنسانية والعمليات عبر الجبهات. لكن حرية حركة موظفي الشؤون الإنسانية في جميع أرجاء البلد تعتبر ضرورية لاستمرار العمل الدؤوب.

تاسعا - الدور المقترح للأمم المتحدة

٦٨ - يقوم ممثلي الخاص، بالتعاون مع لجنة المتابعة، بالمساعدة في الجهود المبذولة للمضي بعملية السلام قدما بينما يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، بالمساعدة في التصدي لعواقب الصراعات في المجال الإنساني ومنذ اندلاع الأزمة، اضطرت وكالات الأمم المتحدة إلى التحول بشكل جذري من برامج التنمية الصرفة إلى أشكال الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ. وتقوم الوكالات حالياً بإعادة تعزيز

فرقها القطرية. موظفين لحالات الطوارئ وشرعت تدريجياً في توسيع نطاق البرامج لكي تصل إلى الفئات الضعيفة من السكان بالمناطق الداخلية، ويتم إجراء عمليات التقييم المشتركة بين الوكالات على أساس منتظم للتوصل إلى فهم أوضح للمشكلات الإنسانية والاحتياجات ذات الأولوية. وكان هناك، أثناء زيارة بعثة التقييم، أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ متضرر يستفيدون من مجموعة من البرامج الطارئة الرامية إلى التخفيف من وطأة أحوالهم.

٦٩ - وتشارك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جهود رامية إلى إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين الليبريين وغيرهم من اللاجئين المعرضين للمخاطر في كوت ديفوار، فضلاً عن المشاركة في التخطيط للعودة الآمنة والدائمة للاجئين الإيفواريين الذين لاذوا بالفرار أثناء الأزمة، بينما يقوم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بإجراء رصد دقيق لحالة الأمن الغذائي بالبلد، بغية منع وقوع أزمة شديدة في الأغذية. وأنشأ برنامج الأغذية العالمي مكاتب ميدانية في بلدة كورهوغو الشمالية وفي بواكي وياموسوكرو وفي دالوا وبوندوكو وغينغو في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتنفذ "اليونيسيف" أنشطة لدعم برامج تعليمية موجهة للأطفال المتضررين وتعمل مع منظمة الصحة العالمية لاستئناف حملات التطعيم، التي أوقفت مؤقتاً من جراء القتال. وترصد منظمة الصحة العالمية أيضاً الأحوال الصحية عن كثب، وفي كانون الأول/ديسمبر، ساعد تدخلها السريع في احتواء اندلاع الكوليرا. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود الرامية إلى تشجيع المصالحة الوطنية والتآلف الاجتماعي عن طريق منظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين وقادة المجتمع. وفي ١٥ شباط/فبراير، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان موظفاً معنياً بحقوق الإنسان لمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري في رصد مسائل حقوق الإنسان.

٧٠ - وتقصد بعثة التقييم مجموعة واسعة النطاق من الخيارات من أجل دور معزز وممكن للأمم المتحدة لدعم تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي. ورغم استمرار المخاوف بشأن احتمالات تنفيذ الاتفاق، فمن اللازم اتخاذ إجراء فوري لتزويد ممثلي الخاص ولجنة المتابعة بالوسائل الكفيلة بدعم عملية السلام وتشجيعها على نحو فعال، على أساس احتياجات الحكومة الجديدة والتطورات الميدانية.

الأنشطة العسكرية

٧١ - وفي المجال العسكري، شملت الخيارات التي نظرت فيها بعثة التقييم ما يلي: (أ) إنشاء فريق عسكري استشاري في مكتب ممثلي الخاص، و (ب) إرسال مجموعة اتصال عسكرية تقام مكاتبها بالمقر الميداني للقوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا، فضلا عن قوات الحكومة وقوات المتمردين، و (ج) نشر المراقبين العسكريين في جميع أرجاء البلد، حسبما ورد في مؤتمر قمة باريس، و (د) الشروع في عملية حفظ سلام كاملة.

٧٢ - ونظرا للظروف الأمنية السائدة، التي تقتضي القيام بدور حازم للفصل بين الأطراف المتناحرة والذي تقوم به حاليا القوات الفرنسية، ومع مراعاة أن حكومة المصالحة الوطنية لم تبدأ في تلمس خطاها إلا منذ فترة قصيرة جدا، فإن بعثة التقييم رأت أنه ينبغي، في هذه المرحلة، للأمم المتحدة النظر في القيام بدور يكمل عمليات القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويوصى، كخطوة أولية، أن ينظر مجلس الأمن في إقرار الخيار (ب)، الذي يشكل إجراء يستجيب للزخم الناشئ في العملية السياسية ويمكنه أن يكون أساسا لنهج متكامل لدعم تنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق ليناس - ماركوسي.

٧٣ - وتتضمن مجموعة الاتصال العسكرية التي ستُنشر في إطار هذا الخيار مقرا وفرق اتصال كافية معينة في جميع المناطق التي تتواجد بها أساسا القوات المسلحة العديدة. ومن المنتظر نشر أفرقة الاتصال بالمواقع الرئيسية لكل حركة من الحركات المتمردة الثلاث، فضلا عن مواقع القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية والقوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيتراوح حجم الأفرقة وفقا لمواقعها ورهنها بالأطراف المكلفة بالاتصال بها. وسيكون كل فريق من ٥ ضباط اتصال على الأقل أو ١٠ ضباط اتصال على الأكثر، إلى جانب قوة يصل قوامها إلى ٧٦ عسكريا، بما في ذلك ما يلزم من الموظفين في المقر.

٧٤ - وإذا أقر مجلس الأمن هذا الاقتراح، فستُنشر مجموعة طليعية تتكون من ٢٦ ضابطا عسكريا فور الحصول على الضمانات الأمنية اللازمة، بما فيها ضمانات حرية التحرك، وبالإضافة إلى ذلك فسيُلزم أن توفر القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قوة رد سريع لدعم ضباط الاتصال، وسيتم قبل إرسال الضباط وضع التنسيق فيما بين الأمم المتحدة والعناصر العسكرية الفرنسية وتلك التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستمثل المهمة العامة للمجموعة الطليعية في إقامة اتصال مع المجموعات المسلحة للتحضير لنشر مجموعة الاتصال. وستُنشر بقية مجموعة الاتصال تدريجيا بعد الانتهاء من تشكيل حكومة المصالحة الوطنية، وعندما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

٧٥ - سيقدم فريق الاتصال المشورة للممثل الخاص في المسائل العسكرية ورصد الحالة العسكرية، بما في ذلك أمن اللاجئين الليبيين. كما سيقوم الفريق اتصالا بالقوات الفرنسية

وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك بالقوات المسلحة الوطنية الإيفوارية والجماعات المتمردة، من أجل بناء الثقة بين الجماعات المسلحة، الشيء الذي يكتسي طابعا حيويا في كفالة فهمها للعملية السياسية ودعمها إياها. وسيضم فريق الاتصال خبراء في نزع السلاح وتسريح الجند، وسيتيح هؤلاء الاتصال الضروري بين ممثلي الخاص والحكومة والقوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مسائل نزع السلاح وتسريح الجند. وسيقدم الفريق أيضا المساعدة للأمانة العامة في مجال رسم الخطوات القادمة بالموازاة مع تطور الحالة. وبذلك، سيساعد الفريق في تحديد المهام المقبلة، ولا سيما المهام المرتبطة بفض الاشتباك ونزع السلاح وتسريح الجند، ومتطلبات الرصد المحتملة. وسيضطلع فريق الاتصال كذلك بدور محدود في مجال المراقبة.

٧٦ - وسيستعرض الخياران (ج) و (د) على ضوء تطور الحالة وعلى أساس احتياجات الحكومة الجديدة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل ماركوسي. ويعتمد الخيار (ج) على عمل فريق الاتصال ويمكن النظر فيه حالما يحرز الطرفان تقدما ملموسا نحو تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، بالإضافة إلى استمرار قيام الظروف والضمانات الأمنية المشار إليها في الفقرة ٧٤ آنفا.

٧٧ - ومن الشروط الأساسية الأخرى أن يتاح الوقت الكافي لمقر فريق الاتصال أو أي قوة لاحقة للمراقبين للقيام بالاستعدادات السابقة للانتشار، بحيث يتسنى له أن يزاول مهامه تولا. وفي حالة الخيار (ج)، يتم نشر المراقبين العسكريين تدريجيا: سيتم نشر ما يصل إلى ٢٠٠ مراقب في المجموع في كل أنحاء البلد، بقدر ما تسمح به الظروف الأمنية. وتشمل مهام المراقبين رصد وقف إطلاق النار، ورصد وجود القوات الأجنبية، ومراقبة عملية نزع السلاح وتسريح الجند والتحقق منها، والمساعدة في بناء الثقة بين المجموعات المسلحة.

٧٨ - أما الخيار (د) الذي ينطوي على نشر عملية قوية لحفظ السلام، فلن يكون موضوع نظر إلا في حالة وقوع تغيير رئيسي، إما في الحالة بالميدان وإما في التزام القوات الفرنسية أو قوات الجماعة الاقتصادية. وتتمثل مهمة تلك العملية في إيجاد البيئة الأمنية الضرورية لتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي تنفيذا تاما وهيئة الظروف اللازمة لإحلال سلام دائم، بما في ذلك تيسير عودة سلطة الحكومة على مجموع أرجاء البلد واحترام حقوق الإنسان. وتتطلب تلك العملية توفير القدرات وقواعد الاشتباك التي من شأنها أن تسهم في تأمين استقرار الحالة في الجزء الغربي من البلد. وتدل التقديرات الأولية على أن القوام الذي تستلزمه قوة الأمم المتحدة للوفاء بتلك المتطلبات يبلغ ٥٥٠٠ جندي تقريبا، ويشمل ذلك زيادة طفيفة في المقر وفريق المراقبين العسكريين.

الأنشطة المدنية

٧٩ - اقترحت عدة أطراف معنية على بعثة التقييم أن تتولى الأمم المتحدة تنظيم الانتخابات وإجراءها نظرا للرهانات الكبرى التي تنطوي عليها الانتخابات التي سوف تعقد في سنة ٢٠٠٥ وللطابع الحساس للمسائل التي يتعين معالجتها استعدادا لإجراء الانتخابات، ولا سيما المسائل المتعلقة بالهوية الوطنية وأهلية الترشح للرئاسة. وأعتقد أن على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة لتقديم المساعدة في العملية الانتخابية بأكبر قدر مستطاع. ونظرا لما تتميز به المسائل المطروحة من تعقيد، فإنني أنوي، إن طلب إلي ذلك، إيفاد بعثة للتقييم الانتخابي إلى كوت ديفوار، حالما تتولى حكومة المصالحة الوطنية مقاليد الأمور، وذلك للتشاور معها بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة دعما للانتخابات. وسيكون من المهم، في أثناء ذلك، العمل فورا على إنشاء عنصر الشؤون المدنية بمكتب ممثلي الخاص، بحيث يضم أخصائيين في الميادين ذات الصلة، ويكون من بينهم خبير قانوني يسدي المشورة للممثل الخاص، ولجنة المتابعة المعنية بالمسائل الحساسة المتعلقة بالهوية الوطنية وبرصد أنشطة المكتب الوطني المسؤول عن عملية تحديد الهوية، فضلا عن خبير أو اثنين في الشؤون الانتخابية للشروع في رصد التحضيرات الانتخابية، وخاصة إعادة هيكلة لجنة الانتخابات الوطنية. وسيكون من الضروري، علاوة على ذلك، أن يُعين أخصائي في سيادة القانون ومستشارين في الشرطة المدنية بمكتب ممثلي الخاص، نظرا لجوانب القصور في النظام القضائي، فضلا عن الحاجة لإصلاح قوة الشرطة الوطنية.

٨٠ - ولقد غدا من الضروري، بالنظر لنتائج بعثة التقييم، فضلا عن النتائج التي توصل إليها نائب منسق الأمم المتحدة في حالة الطوارئ ونائب المفوض السامي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد، إنشاء عنصر لحقوق الإنسان ونشر مستشارين في حماية الطفولة تحت سلطة ممثلي الخاص. كما سيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإيفاد مستشار في شؤون الحماية له خبرة بالمسائل المتعلقة بالمشردين داخليا للعمل مع موظفي حقوق الإنسان ومستشاري حماية الطفولة من أجل كفالة إعداد استراتيجية موحدة لحماية جميع فئات المدنيين المستضعفين. وسيستقر هؤلاء الموظفون في البداية بأبيدجان، ثم ينتشرون لاحقا بالمناطق الرئيسية في الأجزاء الشمالية والغربية من البلد، مثل بواكي، ودويكوي، وكوروغو، ومان، حسيما تتيح الأوضاع الأمنية. وتشمل المهام الرئيسية لهؤلاء الموظفين رصد أوضاع الفئات الضعيفة من السكان وتقديم تقارير عنها، بمن فيهم الأطفال المتضررون من النزاع والأطفال المجنون والمشردون داخليا واللاجئون، وتقديم المساعدة في بناء القدرة المحلية اللازمة لرصد حقوق الإنسان. ويعتزم برنامج الأغذية العالمي

إيفاد منسق للشؤون المدنية والعسكرية لتيسير الاتصال الفعال بين الوكالات الإنسانية والقوات العسكرية العاملة في الميدان وتأمين علاقات عملية سليمة فيما بينها.

٨١ - ولا تتوفر حالياً بالأمم المتحدة سوى قدرة محدودة للغاية داخل البلد لرصد التقارير السلبية التي تبثها وسائط الإعلام. ومن شأن تحسين القدرة على المساعدة في تحديد الاتجاهات التي تدعو إلى كراهية الأجانب في وسائط الإعلام، والتحريض على العنف، وغيرها من أساليب عرض الأخبار بصورة سلبية أن تمكن منظومة الأمم المتحدة من العمل على نحو أوثق مع وسائط الإعلام والهيكل التنظيمية الوطنية لضمان الالتزام بالمعايير المقبولة. كما أن وسائط الإعلام والجماهير بعامة قد تستفيد من توسيع نطاق قدرة الأمم المتحدة على توفير معلومات موثوقة عن الأنشطة التي تضطلع بها، سواء لدعم عملية السلام أو في ميادين النشاط الأخرى. ومن ثم، فإنه يلزم إنشاء عنصر للاتصال والإعلام في مكتب ممثلي الخاص. وستشمل المهام الموكلة إلى هذا العنصر عملها كقناة للمعلومات الموثوق بها بشأن جهود الأمم المتحدة لدعم عملية السلام والمساعدة في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، والعمل مع وسائط الإعلام الوطنية لتحسين الظروف، وتشجيع عرض الأخبار بصورة مسؤولة. وسيعمل هؤلاء الموظفون أيضاً مع الهيكل التنظيمية لوسائط الإعلام الوطنية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، لزيادة تطوير وتعزيز تلك الهيكل، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في الجهود الجارية الرامية إلى إقامة علاقات وثيقة ومثمرة مع وسائط الإعلام، وتوفير معلومات دقيقة عن أنشطة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٨٢ - وكان من رأي البعثة أيضاً أنه سيكون من المفيد إنشاء أمانة فنية صغيرة لدعم عمل لجنة المتابعة، كما يقترح بعض أصحاب المصلحة. وقد يكون من الملائم أن يعزز مكتب ممثلي الخاص عن طريق نشر موظفين أو ثلاثة موظفين من موظفي الشؤون السياسية لهذا الغرض، بالإضافة إلى الموظفين اللازمين لمساعدته فيما يضطلع به من أنشطة سياسية وتنسيقية لدعم عملية السلام.

٨٣ - وقامت مؤسسات بریتون وودز والبرنامج الإنمائي، من جانبهما، بإبلاغ بعثة التقييم بأهمها يعتزمان دعم تنفيذ عدد من الجوانب الحيوية لاتفاق ليناس - ماركوسي. وذكر البنك الدولي أنه مع إحراز تقدم في عملية تنفيذ الاتفاق، سيكون على استعداد لدعم العملية بنشاط في مجالات من قبيل تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم بعد نزع سلاحهم، وإعادة توطين وإدماج المشردين داخليا، وتعمير المجتمعات المحلية المتضررة من الحرب، واستعادة الخدمات الأساسية للسكان، مثل المدارس والخدمات الصحية وتدبير مكافحة فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز، والقيام، بالتعاون والشراكة على نحو وثيق مع صندوق النقد الدولي، بتقديم دعم لميزانية كوت ديفوار، إذا لزم الأمر.

٨٤ - وبغية معالجة الأثر الاقتصادي للأزمة على الصعيد دون الإقليمي، أبدى البنك الدولي أيضا استعداداه لتقديم مساعدات إلى البلدان المجاورة بهدف مساعدتها على إعادة إنشاء الطرق التجارية، ودعم أصحاب الأعمال الحرة من القطاع الخاص، واستئناف الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر، وزيادة تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين. وفي بعض الحالات، سيدرس البنك إمكانية تقديم دعم إضافي للميزانية. وإنني أرحب بهذه الخطوات الإيجابية التي من شأنها أن تسهم في إعادة الأمور إلى طبيعتها في كوت ديفوار والدول المجاورة المتضررة.

٨٥ - ويعتزم البرنامج الإنمائي تقديم المزيد من الدعم إلى عملية المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، واستعادة التماسك الاجتماعي، والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، سيقدم البرنامج دعماً تقنيا وماليا من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع بعد تسريحهم، وإصلاح الهياكل الحكومية الإدارية والمحلية، وبخاصة في الأجزاء الشمالية والغربية من البلد، وإعادة إنعاش المجتمعات المحلية الشعبية التي تستضيف المشردين داخليا، وتلك التي تستقبل المشردين داخليا العائدين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما سيقوم البرنامج الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز، بمساعدة حكومة كوت ديفوار في إعداد البرنامج الوطني للانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي وفي حشد الموارد اللازمة لتنفيذه.

٨٦ - وإذا وافق مجلس الأمن على المقترحات المبينة أعلاه، ستكون هناك حاجة إلى وضع ترتيبات أمنية معززة وجيدة التنسيق لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

عاشرا - الجوانب المالية

٨٧ - منذ أوائل شباط/فبراير، أذنتُ بنشر عدد من الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة ومعدات الدعم اللازمة لإقامة أماكن عمل في أيدجان لممثلي الخاص ولتمكينه من دعم عملية السلام في كوت ديفوار. وتم توفير هذه الموارد لفترة أولية قدرها شهران، بموجب سلطة الدخول في التزامات التي حولتها لي الجمعية العامة في قرارها ٢٥٦/٥٦ بشأن المصروفات غير المنظورة والاستثنائية المتصلة بصون السلم والأمن. وسوف تستلزم التوصيات السالفة الذكر المتعلقة بتعزيز دور الأمم المتحدة في دعم تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي تخصيص موارد إضافية لنشر الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين اللازمين، ومستلزمات النقل، وإمكانات الاتصال وإدارة المعلومات، فضلا عن إنشاء أماكن عمل ملائمة في

أبيدجان وغيرها من المناطق. وستصدر قريبا كإضافة لهذا التقرير الآثار المالية المترتبة على البعثة المقترحة.

حادي عشر - ملاحظات ختامية

٨٨ - يتيح اتفاق ليناس - ماركوسي أفضل فرصة أمام شعب كوت ديفوار للوصول إلى حل سلمي للصراع الذي يهدد بدفع بلدهم إلى أزمة ذات أبعاد مماثلة للأزمات التي دمرت ليبيريا وسيراليون المجاورتين. ومما يؤسف له أن الخلافات حول ترتيبات تقاسم السلطة قد عطلت تنفيذ الاتفاق وأطالت من أمد المعاناة المفروضة على أعداد كبيرة من سكان كوت ديفوار. وتعد القرارات التي اتخذت في الاجتماع المعقود في أكرا في ٧ آذار/مارس علامة مشجعة على استعداد الأطراف في كوت ديفوار للتغلب على هذه العراقيل. بيد أنه رغم اجتماع حكومة المصالحة الوطنية الجديدة مرتين، لم يتول الوزراء الذين رشحتهم الحركات المتمردة مناصبهم بعد، وذلك احتجاجا على مسائل من قبيل أمنهم الشخصي وتحديد المسؤولية عن القتال الذي اندلع في الجزء الغربي من البلد. وإنني أحث الأطراف على التغلب على خلافاتها من أجل إتاحة الفرصة أمام الحكومة الجديدة لكي تبدأ عملها دون مزيد من الإبطاء ولكي تتصدى للتحدي الأكبر المتمثل في تنفيذ برنامج العمل المحدد في اتفاق ليناس - ماركوسي. ولا بد من إيلاء الأولوية لتوفير الأمن لأعضاء الحكومة الجديدة.

٨٩ - وأود أن أثنى على القوات الفرنسية وقوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للجهود القيّمة التي يضطلعون بها وسط ظروف عصيبة وخطرة. فعملياتهم كانت عمليات لا غنى عنها في الحيلولة دون تصاعد الصراع. غير أنني أشعر بقلق بالغ إزاء قيود النقل والإمداد التي تواجه قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي القيود التي من المتوقع أن تتفاقم مع الزيادة في حجم القوة، ما لم تقدم الدول المانحة الدعم المادي والمالي اللازم بصورة عاجلة. إذ سيكون أمرا مؤسفا لو أن الدول المساهمة بقوات، التي تقدمت بعروض توفير القوات على أساس الوعود التي قطعتها الدول المانحة على أنفسها، وجدت نفسها تواجه نفس الظروف التي اضطرت بعض الوحدات الأخرى في قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوقف عملياتها في سيراليون في أوائل عام ٢٠٠٠. وأود أن أناشد البلدان المانحة الأخرى على أن تفي بتعهداتها أو تنضم إلى الجهود المبذولة بالمساهمة في نجاح الشراكة بين القوات الفرنسية وقوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأتوجه بالشكر إلى تلك البلدان المانحة التي فعلت ذلك بالفعل. كما أود أن أناشد المانحين توفير الموارد اللازمة، بما فيها المعدات التي ستحتاجها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكي يتسنى لها المساعدة في حماية أعضاء الحكومة الجديدة.

٩٠ - كما أن الأبعاد الإقليمية للأزمة في كوت ديفوار هي أبعاد تبعث على الانزعاج البالغ، لا سيما وأنها تنذر باتجاهات مشؤومة بالنسبة لمنطقة غرب أفريقيا الفرعية الأوسع. وفي هذا السياق، تبرز الأزمة في كوت ديفوار الحاجة الماسة لأن يولي المجتمع الدولي اهتماما أكبر للارتباطات المتبادلة بين الصراعات في المنطقة. وبوجه خاص، فإن التفاعل بين الصراع في ليبيريا والتطورات في كوت ديفوار وسيراليون تتطلب اتخاذ خطوات عاجلة لحل الصراع في ليبيريا، الذي يصبح بصورة متزايدة مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة الأوسع. وسيقوم ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، بالتشاور مع سائر عناصر منظومة الأمم المتحدة، بدراسة مختلف جوانب الأثر الذي تتركه أزمة كوت ديفوار على المنطقة الفرعية الأوسع واستكشاف سبل التصدي لها.

٩١ - وكما أوضحت في رسالتي المؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/168)، فقد عيّنت ألبير تيفودجيري ممثلا خاصا لي في كوت ديفوار. ومنذ وصوله إلى أبيدجان في ١١ شباط/فبراير، عقد عدة اجتماعات للجنة المتابعة التي أنشئت لمراقبة تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي. وكانت اللجنة مشغولة بالجهود المبذولة لكسر الجمود في الموقف فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة. واعتمدت اللجنة اختصاصاتها، التي شملت رفع التقارير إلى مجلس الأمن عن جميع انتهاكات اتفاق ليناس - ماركوسي، كما قررت أن يعمل قائدي القوات الفرنسية وقوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار كمستشارين عسكريين للجنة.

٩٢ - إن المهام المترابطة التي ستنهض بها مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار تحتاج إلى فهم متكامل للأزمة وعواقبها، كما تحتاج إلى نهج موحد في التعامل معها. وسيقوم ممثلي الخاص، بالتشاور مع الوكالات الإنسانية والإنمائية، بتصميم آلية تنسيق مناسبة تكفل تعزيز فعالية استجابة منظومة الأمم المتحدة داخل كوت ديفوار وأوجه الارتباط مع الأبعاد الإقليمية. وستعين استعراض آليات التنسيق الإنسانية والإنمائية القائمة بغية صياغة علاقة وظيفية قوية بين الجهات السياسية والإنسانية والإنمائية في أسرة الأمم المتحدة.

٩٣ - وبمجرد استقرار حكومة المصالحة الوطنية تماما وممارستها لمهامها، سيتعين عليها أن تسارع بتحديد الطريقة التي تعتمزم بها تنفيذ برنامج عمل ماركوسي ووضع جدول زمني للوصول إلى هذه الغاية. فذلك من شأنه أن يمكّن الأمم المتحدة وشركاءها الدوليين من تحديد الخطوات الإضافية التي قد يلزم اتخاذها لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إنجاز المهام الرئيسية المحددة في اتفاق ليناس - ماركوسي، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات

المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها في المجتمع، فضلاً عن إنجاز الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية عام ٢٠٠٥ وتعمير البلد. وفي غضون ذلك، أوصى مجلس الأمن بالموافقة على ترتيبات دعم الأمم المتحدة لعملية السلام في كوت ديفوار المقترحة في الفرع التاسع من هذا التقرير وإنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة تسمى بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار لهذا الغرض. وسيرأس هذه البعثة ممثلي الخاص، الذي سيُحول سلطة شاملة لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

